

كلمة السيد الوزير

جاء تأكيد السيد الرئيس/عبد الفتاح السيسي خلال كلمته بالقمة العربية على ضرورة اتخاذ إجراءات عربية موحدة لمواجهة الفكر المتطرف على الانترنت ومكافحة الإرهاب الإلكتروني، ووجود موقف عربي موحد ضد المواقع الإلكترونية المتطرفة.

وفي إطار الأحداث الإرهابية المؤسفة التي وقعت مؤخراً في العديد من بلدان العالم، والتي استغلت وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذلك في إطار سعي العديد من دول العالم الآن إلي صياغة مشروعات قوانين جديدة أو تعديل أخرى قائمة تتعلق بمكافحة الإرهاب ومراقبة الاتصالات والانترنت مثل بريطانيا وفرنسا ودول أخرى،

وفي سبيل تحقيق التوازن بين الحرص على حرية العقيدة والفكر واحترام الحريات وبين متطلبات حماية أمن المجتمع والأمن القومي التي تمثل أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية وتدفق الاستثمارات واستقرار الأوضاع السياسية الاجتماعية تدعو مصر من خلال هذا الاجتماع كافة الدول العربية لتضافر الجهود لوضع "مبادئ عامة لبناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"

أهداف المبادرة:

- وضع آليات على أساس ثنائي وإقليمي متعلقة بمكافحة الإرهاب الإلكتروني بشكل لا يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي وأية قوانين وطنيه ويساعد على الحفاظ على الأمن القومي وسلامة المواطن.

- وضع أسس يتفق عليها دولياً للتنسيق والتعاون بين جميع الدول وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بمواجهة التهديدات الجديدة من مختلف المصادر التي تظهر مع تطبيق وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تعزيز الفهم المشترك بين الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.
- لاتفاق على آليات ومصطلحات وبنود ثابتة وتوصيف لكافة القضايا الخاصة بالفضاء السيبراني لمتابعة الحوادث الالكترونية حيث أن الاختراقات والتهديدات والجرائم السيبرانية تعد من أعمال الحرب غير التقليدية.
- تعزيز آليات التعاون بين فرق التصدي للطوارئ الحاسوبية ووكالات إنفاذ القانون بغية مواجهة الحوادث الأمنية ذات الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ووضع آليات تقنية وقانونية ودبلوماسية إضافية من أجل التعامل مع الطلبات المتصلة بالهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النظر في إمكانية تبادل المعلومات والخبرات بين ممثلي الدول العربية لمكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال نقاط اتصال معتمدة لدى كل دولة.
- حماية البنية التحتية والتصدي لأي تهديدات ومواطن الضعف التي تصيب الشبكات وتثير تحديات أمنية متزايدة عبر الحدود الوطنية تواجهها جميع البلدان.
- النظر في نهج جماعي لتحديد الحد الأدنى من المعايير المتعلقة بمكافحة الإرهاب الإلكتروني بحيث يلقى قبول جميع دول العالم وأصحاب المصلحة.